UN LIBRARY
DEC 20 1990
UN/SA COLLECTION

A S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/45/140
S/21164
23 February 1990
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الخامسة والاربعون
البندان ٩٤ و ١٤٤ من القائمة الاولية*
القضاء على جميع اشكال التمييز العنصري
تسوية المنازعات بين الدول بالوسائل السلمية

مجلس الامن
السنة الخامسة والاربعون

رسالة مؤرخة في ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٠ وموجهة إلى الامين العام من الممثل الدائم ليوغوسلافيا لدى الامم المتحدة

بصدد رسالة الامين الاتحادي للشؤون الخارجية لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية ، السيد بوديمير لونكار ، التي وافيتكم بها اليوم (A/45/139-S/21163) ، والمسالة التي تتناولها تلك الرسالة ، اتشرف بان احيل إليكم مقتطفات من بيان الدكتور جانيز درنوفشيك ، رئيس مجلس رئاسة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية ، الذي ادلى به في الجمعية الوطنية لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية يوم ٧ شباط/فبراير ١٩٩٠ (المرفق الاول) ، ومن الملاحظات الختامية لنائب رئيس مجلس رئاسة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية ، الدكتور بوريساف جونفيك ، التي ادلى بها في الجمعية الوطنية لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية يوم ٨ شباط/فبراير ١٩٩٠ (المرفق الثاني) ، ومن النتائج التي خلصت إليها الجمعية الوطنية لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية يوم ٩ شباط/فبراير ١٩٩٠ فيما يتعلق بكوسوفو (المرفق الثالث) .

وأكون ممتنا لو عملتم على تعميم الرسالة الحالية والوثائق المرفقة بها بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار نفس البندين اللذين ستعمم في إطارهما رسالة الامين الاتحادي الانفة الذكر ، ومن وثائق مجلس الامن .

(توقيع) دراغوسلاف بيجيك
السفير

* A/45/50 .

المرفق الاول

مقتطفات من البيان الذي أدلى به يوم ٧ شباط/فبراير ١٩٩٠ رئيس مجلس رئاسة يوغوسلافيا في الجمعية الوطنية ليوغوسلافيا

إن التطورات الاخيرة التي وقعت في كوسوفو تحملنا على أن ندرس مرة أخرى الحالة القائمة هناك بعناية خاصة وعلى أن نستعرض أيضا سياستنا الخاصة بكوسوفو . ومن الواضح أن الحالة في كوسوفو لم يطرأ عليها تحسّن . وإننا لنشعر بأسف متجدد القوة إزاء كل مظاهر وآثار الأزمة الطويلة الامد التي تحيط بالبلاد .

ففي كانون الثاني/يناير من هذا العام ، ورغم الحظر الصريح الذي فرضه مجلس رئاسة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية ، قامت مظاهرات واسعة النطاق ، وحدث توقف عن العمل ، ووقعت حالات من العنف في جميع أنحاء مقاطعة كوسوفو . ووفقا للتقديرات التي تلقاها مجلس الرئاسة وتلك التي أجراها بنفسه ، تميزت هذه المظاهرات بالنزعة القومية والانفصالية الالبانية .

وقد تتبع مجلس رئاسة يوغوسلافيا الحالة باستمرار ، وأصرّ على التنفيذ المتسق للتدابير التي ما زالت سارية المفعول حتى وإن نُفذت تدابير أخرى . وطلب مجلس الرئاسة يوم ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ الإنهاء الفوري للمظاهرات والاضرابات ، فضلا عن جميع أشكال العنف والتهديدات الموجهة ضد الامن الشخصي لجميع مواطني مقاطعة كوسوفو الاشتراكية المتمتعة بالحكم الذاتي وممتلكاتهم ، وهو طلب لم يُقابل بالتفهم والتأييد . وعلى العكس من ذلك ، واصلت الحالة في المقاطعة التدهور .

ولقد أدى كل ذلك إلى قلق ومرارة كبيرين في جمهورية صربيا الاشتراكية وفي أجزاء أخرى من البلاد ، وعزز المطالب المنادية بأن تتدخل الدولة بكل الوسائل المتاحة ، بل أن الصربيين والمونتينغريين بدأوا في تنظيم صفوفهم داخل مقاطعة كوسوفو الاشتراكية المتمتعة بالحكم الذاتي وخارجها ، وفي إخلاء النساء والاطفال . ولجأ المزيد من الاشخاص إلى الهجرة ، الامر الذي يمكن أن يُفسّر على أنه عدم ثقة في سير الاجهزة الشرعية . وقد أوجد ذلك امكانيات لقيام منازعات جديدة إثنية جديدة بل أخطر .

وكان ذلك هو السبب الذي حدا بمجلس رئاسة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية إلى أن يقرر اللجوء إلى تدابير تكون أكثر كفاءة وتضع نهاية للتجمعات والمظاهرات التي تؤدي إلى اندلاع حالات العنف ، وذلك من أجل اقرار القانون والنظام العامين وضمان أمن المواطنين المهددين الشخصي وممتلكاتهم ، وحماية المرافق وطرق المرور ذات الاهمية الخاصة ، فضلا عن مستوطنات الصربيين والمونتينغريين وغير ذلك من الأمم والاقليات القومية .

وضمن أمور أخرى ، فإن مجلس رئاسة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية ، بعد أن أجرى تقديرا للحالة ، وبناء على اقتراح الامانة الاتحادية للدفاع الوطني ، قرر أنه ينبغي تنظيم وحدات من جيش يوغوسلافيا الشعبي للقيام بالمخطط له ، وحسب الاقتضاء الخاص ، من المناورات والانشطة والتحركات في أراضي مقاطعة كوسوفو الاشتراكية المتمتعة بالحكم الذاتي . وكان الغرض من هذه الانشطة هو العمل على تهدئة الحالة والحيلولة دون وقوع أي عنف وأعمال ارهاب ، وعن طريق ذلك ممارسة تأثير يحقق الاستقرار في كوسوفو وفي البلاد بأسرها معا .

وفي الاسبوع الماضي فإن المجلس التنفيذي الاتحادي قدم أيضا لكم تقريرا شاملا عن الحالة في كوسوفو ، وعما اتخذه في حدود صلاحيته من تدابير ترمي إلى فتح الباب لعملية ايجاد حل شامل لمشكلة كوسوفو . ولذلك فلن أدخل في تفاصيل هذه المسألة .

والمهمة التي علينا الآن هي أن ننبذ تماما جميع الاساليب المتطرفة ، وأن نقترح أسلوبا لحل مشكلة كوسوفو يكون مقبولا ليوغوسلافيا في مجموعها. ويمكن أن يقوم هذا الاسلوب على ما يلي :

١ - يريد مجلس رئاسة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية أن يؤكد في هذه المناسبة أيضا مسؤوليته وتصميمه على أن يحمي بجميع الوسائل المتاحة له النظام والسلامة الدستوريين لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية ، وضمان المزيد من الشمول الديمقراطي والاقتصادي والاجتماعي لبلادنا في ظل السلم ودون ضغوط ؛

٢ - للتدخل من جانب وكالات الدولة ضرورته ، وسوف يتم اللجوء إليه لمواجهة أعمال العنف التي تهدد النظام الدستوري ، وعندما يكون القصد منه هو منع وقوع منازعات إثنية . إن أمن أفراد جميع القوميات يجب أن يكون مكفولا ، ومن شأن هذا أن يمنع مختلف أشكال الضغط الرامية إلى إبعادهم . ويجب علينا أن نكفل السير السليم لاعمال مؤسسات الدولة الشرعية ، ومن ثم القانون والنظام في كوسوفو .

٣ - يجب أن يكون التدخل من جانب وكالات الدولة عادلا . ولا يجوز لهذه الوكالات ، حتى في ظل الظروف المتفاقمة ، أن تسيء التصرف . ولقد سبق لمجلس الرئاسة أن أعلن أن جميع حالات الإصابات والجراح التي حدثت في أثناء الأحداث الأخيرة في كوسوفو سوف تحقق فيها لجنة ، ويجري اطلاع الجمهور بالصورة الواجبة على أي تعسف في استخدام السلطة وأية مخالفات . وفي هذا السياق فإننا ندعو جميع مواطني كوسوفو إلى التعاون مع وكالات الدولة في معالجة الحالة المُعقّدة القائمة في هذه المقاطعة ، وإلى أن يكون سلوكهم على نحو ييسر لتلك الوكالات أداء واجباتها .

ولقد أشرنا في عدد من المناسبات إلى أن الظروف المُعقّدة القائمة في كوسوفو تُضفي أهمية خاصة على قيام الهيئة القضائية باتخاذ اجراءات مستقلة وفي حينها .

٤ - وعندما تستقر الحالة في كوسوفو ، ستوجد الظروف اللازمة لكي يقوم مجلس رئاسة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية برفع التدابير الخاصة التي لا تزال نافذة حتى الآن . وستبذل قصارى الجهود لضمان الأمن الدائم لجميع سكان كوسوفو ، وستتدخل الدولة مرة أخرى إذا تصاعد العنف ، أو تهدد أمن مواطني كوسوفو ، أو إذا ثار خطر قيام المنازعات الإثنية .

٥ - ومن الضروري من أجل حل الحالة القائمة في كوسوفو ، استعادة الثقة فيما بين أعضاء جميع الأمم والاقليات القومية في كوسوفو ، من الالبانيين والصربيين والمونتينغريينيين وغيرهم ، التي اعتادت أن تعيش معا في كوسوفو لمدة طويلة من الزمن كجيران صالحين . وغني عن البيان أنه لا يمكن حل مشكلة كوسوفو بطريقة دائمة وثابتة وسلمية بافتراض أن وكالات الدولة وحدها هي التي ستعنى بأمن جميع سكان كوسوفو . وينبغي الشروع في حوار مع جميع سكان كوسوفو الذين يرغبون في تحقيق حل سلمي للمشكلة وفي العيش في انسجام مع الآخرين في كوسوفو وكذلك في يوغوسلافيا .

وفي حوار كهذا ، ليس هناك مكان بالطبع للقوميين المتعصبين الذين يعتبرون انتماءهم القومي أمرا أساسيا والذين يضعون جميع أعمالهم في خدمة القومية . ونحن نعرض الحوار على جميع الذين يقبلون منطق الحس السليم ، والذين يُدركون أنه لا يمكن حل المشاكل عن طريق القوة والذين هم على استعداد للمساهمة في زيادة تطوير يوغوسلافيا بالاستناد إلى الأهداف السياسية والاقتصادية للاصلاح الذي نبتغيه . وسيؤدي تنفيذ البرنامج السياسي والاقتصادي الذي نعرضه إلى ايجاد الظروف الموضوعية اللازمة لحل مشكلة كوسوفو . وفي ظل هذه الظروف ، ينبغي أن نجعل التعاون بين جميع الأحزاب

والرابطات السياسية ممكنا ، شريطة ألا تؤدي الانشطة التي تقوم بها إلى زيادة تعميق التناقضات الإثنية وتدمير النظام الدستوري القائم بالقوة ، بل إلى حياة جماعية يسودها الانسجام والسلم في كوسوفو . ونتوقع أن يؤدي تعزيز التحول الديمقراطي لنظامنا السياسي إلى زيادة تطوير الاشكال الديمقراطية والجماعية لحل المشاكل في كوسوفو كذلك .

٦ - وتستتبع مسؤولية الوكالات التابعة للمقاطعات والجمهورية والوكالات الاتحادية وضع مفهوم إنمائي مختلف من أجل كوسوفو ، لا يؤدي ، كما كان الامر حتى الآن ، إلى إبراز العامل القومي وزيادة أوجه الانقسام على أساس قومي وبالتالي إلى قيام منازعات إثنية جديدة في كوسوفو . وينبغي إعادة توجيه قدرات كوسوفو نحو هذه الإمكانيات الإنمائية التي تكفل وجود الشعب والتي لا يقتصر تركيز الشعب في إطارها على المسائل القومية غير العقلانية ، وإنما على المشاكل الاقتصادية الموضوعية وغيرها من المشاكل الاجتماعية والإنمائية في كوسوفو . وسنتقيد باستمرار بمبدأ المساواة بين أممنا وقومياتنا ، الامر الذي يعني بطبيعة الحال أنه ما من أمة أو قومية في كوسوفو يمكن أن توضع في مركز تابع .

٧ - ومن شأن النجاح في تنفيذ البرنامج الاقتصادي الراهن أن يكفل الاستقرار لاقتصاد يوغوسلافيا بأسره وفي إطاره اقتصاد كوسوفو كذلك . ويجري ارساء الاسس من أجل تحقيق نمو اقتصادي جديد ومستقر . وسنتمكن في الفترة القادمة من تنشيط دورة إنمائية جديدة ستمكن من تخفيض التوترات الاجتماعية في البلد ككل ، وخاصة حيثما هي أكثر ظهورا ، أي في كوسوفو . وينبغي للانشطة الاقتصادية الجديدة أن تعيد توجيه الطاقة التي تبذل الآن على القومية اللاعقلانية نحو الانشطة التي تسفر عن تحقيق حياة أفضل في المستقبل . وفي هذا الصدد ، طلب مجلس رئاسة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية بالفعل من المجلس التنفيذي الاتحادي أن يُعدّ برنامجا اقتصاديا جديدا من أجل كوسوفو . وقد اقترحنا ، لدى صياغة وتنفيذ برنامج إنمائي جديد من أجل كوسوفو يشمل حل مشكلة الانفجار السكاني ، ادراج المؤسسات المالية والمتخصصة الدولية ، وخاصة البنك الدولي . وتجري بالفعل بعض الانشطة التي ترمي إلى تيسير مركز كوسوفو . وعلى سبيل المثال ، يجري التأكيد ، في إطار برنامج اصلاح النظام المالي بأسره ، على اصلاح مصرف كوسوفو ، الذي ينبغي أن يكون أساس عملية التعزيز المالي لاقتصاد كوسوفو بأسره . ومما لا غنى عنه في هذه العملية ، إيقاف جميع الاضرابات التي تعترض سبيل اقتصاد كوسوفو حاليا وتجعل تعزيزه أمرا صعبا .

المرفق الثاني

مقتطفات من الملاحظات الختامية التي أدلى بها
في ٨ شباط/فبراير ١٩٩٠ نائب رئيس مجلس رئاسة
يوغوسلافيا في الجمعية الوطنية ليوغوسلافيا

من الجلي أن مصير يوغوسلافيا يتركز اليوم حول مشكلة كوسوفو . فقد أدلى معظم المتكلمين بإشارات من هذا القبيل . ومسألة كوسوفو ، حسب رؤيتها هنا اليوم ، إنما تعكس الدراما اليوغوسلافية برمتها . فقد أصبحت كوسوفو بارومتر المناخ السياسي في يوغوسلافيا ، بيد أنها أيضا الى حد كبير - ومن منطلق النقد الذاتي - ضحية للمنازعات القائمة بين الجمهوريات .

ويتحتم علينا جميعا أن نسعى الى حل مشكلة كوسوفو والحيلول دون تفاقمها .

ورغم كل الخلافات الموجودة بيننا ، فإن هناك قدرا كبيرا من الاتفاق على أن وحدة أراضي بلادنا ونظامها الدستوري معرّضان للخطر في كوسوفو . فأكثر الاشياء قدسية ، التي نتحمل بالنسبة لها مسؤولية مشتركة أمام البلد كله وأمام جميع أممه وجنسياته ، هي موضع ارتياب الآن . وهذه "اللعبة" الدائرة في كوسوفو قد استمرت طويلا ، وقد أدى الى إثارة الاحداث الاخيرة ، للأسف ، سواء أردنا الاعتراف بذلك أم لا ، ما يوجد من خلافات ومنازعات ، أصبحت واضحة . وبدلا من التنافر والتناحر حول كوسوفو ، يتعين علينا أن نبحث الطرق الكفيلة بتحقيق تنفيذ البرامج المعتمدة على نحو أكثر كفاءة ، وكذلك تنفيذ برامج جديدة لتنمية كوسوفو وتسوية مشاكلها العديدة الطويلة الاجل .

إن التقدير الذي أجراه مجلس رئاسة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية للمظاهرات وأعمال الشغب التي جرت في الأيام القليلة الماضية ، لا يترك أي مجال للشك في أن الانفصاليين قد قاموا بمحاولة لقلب زعامة كوسوفو المنتخبة قانونيا ؛ بالقوة . ويبقى ألاّ يغيب عن أذهاننا أن ٨٠ في المائة من زعامة كوسوفو المنتخبة قانونيا من الالبانيين . ولذلك ، فإن المشكلة مع الانفصاليين ليست بسبب التكوين القومي لزعامة كوسوفو ، ولكن بسبب اتجاهها اليوغوسلافي ، ولنكن صرحاء في هذا الصدد ، وحقيقة أنها تعترف بجمهورية صربيا الاشتراكية ولا تقر شعار "كوسوفو - جمهورية" . إذاً ، هدف الانفصاليين هو : أولا الاستيلاء على السلطة ثم استخدامها لمواصلة متابعة تحقيق الأهداف الانفصالية المعروفة جيدا .

وفيما يتعلق بالاستيلاء على الأرض أو على السلطة - وقد جرت محاولات من هذا القبيل في الأيام القليلة الماضية - فإن مجلس رئاسة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية قد أكد بعزم على أنه في حالة حدوث أي شيء من ذلك ، فإنه ينبغي استعادة الأرض والسلطة الشرعية ، وضمان تأدية المؤسسات لأعمالها ، فورا وبجميع الوسائل الموجودة تحت تصرف الدولة ، بما في ذلك استعمال القوة .

فأهداف الانفصاليين لم تتغير بغض النظر عن الشعارات الجديدة التي يرفعونها . ففي الماضي ، كانوا يتوارون وراء تيتو . والآن ، هم يتوارون وراء الديمقراطية ولكن شعار "كوسوفو - جمهورية" ظل حاسما بالنسبة لهم ، ولكن مع التوضيح الآن بأنه ينطوي بداهة على الانفصال عن صربيا ويوغوسلافيا . وبالطبع ، هو توضيح لمن لم يدرك ذلك من قبل .

إن الفكرة وراء الحركة الانفصالية تتمثل في تقويض وحدة يوغوسلافيا . وثمة استمرار واضح في هذا الصدد . فبالإضافة الى الشعارات التي يستخدمونها كواجهة ، فإن الطريقة التي يضطلع بها الانفصاليون بأنشطتهم ، والتي تنزع على نحو متزايد الى التصاعد بحيث تصبح تمردا مسلحا ، هي أيضا طريقة جديدة . وفي هذا الصدد ، أثبت التقدير الذي أجري لمقاصد الانفصاليين ، والذي عرضه هنا على الجمعية الوطنية لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية في العام الماضي مجلس الرئاسة السابق لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية ، إنه صحيح ، لأنه يجري تنفيذ هذه المقاصد في الوقت الحالي .

ومن الأشياء الجديدة أيضا ، وللأسف ، المثيرة للقلق الشديد ، انفصام الوحدة المتزايد في البلد ، مما يضعف قدرتنا على العمل ويمهد السبيل للأنشطة ذات النزعة الوطنية والانفصالية في كوسوفو . ولا يوجد أدنى شك في هذا . فنحن جميعا نتحمل المسؤولية عن ذلك . ومن الخطورة الارتياب في الوسائل القانونية التي تستخدمها الدولة من أجل تأمين أداء النظام الدستوري في كوسوفو ، أو تحدي التدابير التي تتخذها الأجهزة الحكومية المناسبة والتي ترمي الى كبح إجراءات الانفصاليين ومطالبهم . ومن الأسوأ حتى إقرارها صراحة ، وربما نحن لا ندرك دائما أننا نتصرف على نحو يعود عليها بالضرر .

وبعض الأحلاف السياسية المنشأة حديثا في كوسوفو تستبيح الأعذار ، علانية وصراحة ، لمطالب المتظاهرين والارهابيين . وثمة إشارات كثيرة تدل على وجود جبهتين

تابعتين لنفس العمل - جبهة الكفاح السياسي وجبهة الكفاح الجسدي اللتان تخدمان نفس الأغراض .

وفي هذا الشأن ، اذا كان هناك إعراب عن مطالب بمزيد من الديمقراطية ، ونحن نؤيد ذلك ونرغب فيه ، فمن اللازم أن يكون هناك سلم بدلا من التخريب والارهاب . وبإمكاننا أن نضع ثقتنا في الديمقراطية شريطة ضمان حكم القانون . ولا يمكن أن تنهض الديمقراطية في ظل العنف والاضطرابات ذات النزعة القومية والانفصالية .

ومما لا شك فيه أنه اذا جرى بنجاح تنفيذ الاصلاحات الاقتصادية والسياسية الوشيكة ، فإنها ستساعد على حل مشكلة كوسوفو أيضا . ولكن يجب ألاّ نخدع أنفسنا ، إذ يتعين علينا أن نراعي أن مشكلة الانفصال مشكلة سياسية ، بخلاف بقية المشاكل كلها ، وأنه بإمكانها البقاء رغم كل ما نقوم به من اصلاحات ، ذلك اذا لم نر كافة أسبابها .

فالانفصاليون مناهضون ليوغوسلافيا . وهم بهذه الصفة غير مهتمين ببرامجنا ، مهما كانت جيدة . ويمكن أن توفر الإصلاحات إطارا أنسب لحل المشاكل اذا فهمت فهما صحيحا ، أو تم ، على عكس ذلك ، تصعيدها اذا كانت التقييمات خاطئة .

وفيما يتعلق بالادعاءات المتصلة بالحقوق المدنية ؛ بإمكان أي شخص أن يرى أن جميع المواطنين اليوغوسلاف ، بمن فيهم الألبان ، يتمتعون بنفس الحقوق المدنية والوطنية في بلادنا . ونحن مصممون على العمل من أجل مواصلة تنمية هذه الحقوق . بيد أن المشكلة تكمن في عدم إمكانية ممارستها في ظل هذه الظروف ، تحت الضغط المستمر للأنشطة الألبانية ذات النزعة القومية والانفصالية . فالضغط الإرهابي يعرّض للخطر الحقوق المدنية ، ليس حقوق أولئك الذين يشكلون أقلية في كوسوفو فحسب ، وهم في المقام الأول جميع الصربيين والمونتينغريين الذين يواصلون مغادرة الاقليم ، ولكن أيضا حقوق أغلبية الألبان ، الذين أخذوا كفايتهم من العيش في خوف من العنف . وليس لأحد الحق في أن يعلن أن القومية الألبانية برمتها هي جنسية ذات نزعة قومية وانفصالية . ولا يثير الدهشة الاستماع الى ما يقوله الألبان : "إن ذلك من الأمور اليسيرة على الصرب ، إذ لديهم مكان يهربون اليه" .

ولهذا السبب يتعين على دولتنا أن تحمي الآن أيضا ، وفي المستقبل نظامها الدستوري ووحدة أراضيها ، وبذلك تقوم بحماية حقوق الانسان الاساسية والمدنية والوطنية من أي نزعة قومية وانفصالية ، بما في ذلك الحقوق الألبانية في كوسوفو .

المرفق الثالث

مقتطفات من النتائج التي خلصت إليها الجمعية الوطنية ليوغوسلافيا ، في ٩ شباط/فبراير ١٩٩٠ ، فيما يتعلق بكوسوفو

١ - إن تقدير الجمعية الوطنية لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية هو أن التطورات الاخيرة في مقاطعة كوسوفو الاشتراكية المتمتعة بالحكم الذاتي ، والتي تعكس الانشطة المستمرة التي يقوم بها الالبانيون الانفصاليون والارهابيون بهدف فصل كوسوفو عن جمهورية صربيا الاشتراكية ويوغوسلافيا ، تشكل تهديدا مباشرا لوحدة أراضي البلد ونظامه الدستوري ، ولحقوق الانسان وحريات المواطنين ، كما تعرقل تنفيذ الاصلاح الاقتصادي في البلد .

٢ - ولقد أقلقت التطورات الاخيرة في مقاطعة كوسوفو الاشتراكية المتمتعة بالحكم الذاتي جميع المواطنين بصورة خطيرة ، وأثارت شعورا بعدم الامن ، وخاصة بين الصربيين ، والمونتنغريين ، كما أدت الى زيادة حادة في عدد المغادرين منهم لاراضي مقاطعة كوسوفو الاشتراكية المتمتعة بالحكم الذاتي . ولذلك فإن الجمعية الوطنية لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية ، تدعو جميع الاجهزة الاتحادية ، والاجهزة في جمهورية صربيا الاشتراكية ، وبصفة خاصة الاجهزة في مقاطعة كوسوفو الاشتراكية المتمتعة بالحكم الذاتي ، الى اتخاذ جميع التدابير لضمان أمن المواطنين وممتلكاتهم بالكامل ، لتمكين من ترك منهم كوسوفو من العودة في هذه الفترة ، ووقف الهجرة الجماعية لاولئك الذين يعتزمون مغادرتها نتيجة للاحداث السابق ذكرها .

وبناء على الظروف السياسية والامنية والاجتماعية - الاقتصادية ، القائمة في مقاطعة كوسوفو الاشتراكية المتمتعة بالحكم الذاتي ، تؤيد الجمعية الوطنية لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية موقف مجلس رئاسة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية من تعزيز التدابير الخاصة ، بشرط أن يرتهن تطبيقها أكثر من ذلك بتطور الحالة السياسية والامنية في مقاطعة كوسوفو الاشتراكية المتمتعة بالحكم الذاتي .

٣ - وتدعو الجمعية الوطنية لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السلطات المختصة الى أن تواصل بمزيد من الفعالية والتصميم اتخاذ كل التدابير الضرورية التي تتوفر لاي دولة شرعية ، وفقا لسلطاتها الدستورية والقانونية ، بغرض تهيئة الظروف التي تمكن من السير الطبيعي لاعمال الاجهزة الحكومية ، ومن ممارسة الانشطة الاقتصادية دون معوقات ، ولإيجاد موقف يتسم بالمسؤولية ، بشأن العمل في المقاطعة طبقا لاهداف الاصلاح الاقتصادي والاجتماعي .

وتطالب الجمعية الوطنية لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السلطات الاتحادية المختصة بأن تطبق بصورة متساوقة القانون الخاص بتحركات وإقامة الاجانب على المهاجرين الذين يمارسون أنشطة تخالف دستور وقوانين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية .

٤ - وتطلب الجمعية الوطنية لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية من جميع المشتركين في تنفيذ البرنامج اليوغوسلافي لمقاطعة كوسوفو ، أن يسعوا من أجل تحقيقه بصورة متساوقة وكاملة ، وتصر على اتخاذ التدابير والمساءلة بشأن قصور تنفيذ الالتزامات المضطلع بها أو عدم تنفيذها في الوقت المناسب . وينبغي أيضا إعداد برنامج جديد للتنمية الاقتصادية في كوسوفو .

٥ - وتشير الجمعية الوطنية لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية مرة أخرى الى ضرورة قيام جميع مواطني مقاطعة كوسوفو الاشتراكية المتمتعة بالحكم الذاتي بممارسة أنشطة اجتماعية - سياسية على نطاق واسع بدءا من المجتمع المحلي ومنظمات العمل ، وحتى أعلى الاجهزة والمنظمات في المقاطعة ، من أجل تعبئة الجماهير ، وخاصة الافراد ذوي الجنسية الالبانية ، وأغلبيتهم لها مزاج يوغوسلافي ، وذلك بغرض كبح ومنع الاعمال العدوانية التي يقوم بها الالبانيون الانفصاليون والارهابيون . وهناك ضرورة بجانب هذه الانشطة ، الى تهيئة جميع الظروف اللازمة من أجل الثقة المتبادلة ، والحوار ، والحياة السلمية بين جميع مواطني كوسوفو ، فضلا عن التكامل الاقتصادي والثقافي وغيره من صور التكامل ، وإقامة صلات أوثق بين ذوي الجنسية الالبانية والامم والجنسيات الاخرى في جمهورية صربيا الاشتراكية ويوغوسلافيا .

وستنشأ من خلال تلك الانشطة ، جبهة متحدة من جميع القوى التقدمية (من الالبانيين ، والصربيين ، والمونتنغريين ، والاتراك ، والكرواتيين ، والمسلمين ، والرومانيين ، وغيرهم) . وينبغي أن يكون هذا هو العامل الحاسم في النضال ضد الالبانيين الانفصاليين والارهابيين ، من أجل استقرار الحالة في كوسوفو بصورة دائمة ، وكذلك من أجل مشاركة جميع القوى التقدمية في العمليات الديمقراطية .

وتؤكد الجمعية الوطنية لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية ضرورة وقف ما دأب عليه البعض من الربط بين القوميين والانفصاليين الالبانيين وبين الجنسية الالبانية ككل ، وضرورة القضاء على الدعاية التي تخلق شعورا سيئا وتؤدي الى انعدام الثقة تجاه ذوي الجنسية الالبانية .

- - - - -